الأمم المتحدة S/2018/637

مجلس الأمن

Distr.: General
28 June 2018

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليماتٍ من حكومتي، أود أن أنقل إليكم موقف الجمهورية العربية السورية من تقرير الأمين العام الثاني والخمسين عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) (S/2018/619).

تأسف حكومة الجمهورية العربية السورية لاستمرار معدي تقارير الأمين العام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في نهجهم السلبي المسيس ضد الجمهورية العربية السورية ومؤسساتها. وتستهجن استمرارهم في هذا التقرير في تجاهل شواغل حكومة الجمهورية العربية السورية والتساؤلات التي طرحتها على موظفي الأمانة العامة المعنيين ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية في معرض ردها على التقرير السابق الحادي والخمسين (S/2018/507).

لقد عزز هذا الموقف السلبي المتعمد من قبل موظفي الأمانة العامة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قناعة الحكومة السورية بأن العاملين في الشأن الإنساني في الأمم المتحدة غير قادرين على الإجابة على هذه التساؤلات الموضوعية والمنطقية، لا بل إنهم غير قادرين على إحداث أي تغيير أو تحسين في نهجهم الذي لا صلة ولا دور له في تعزيز الاستجابة الإنسانية للسوريين، وإنما هو نهج مكرّس لخدمة مصالح بعض الدول الغربية المعادية لسوريا والنافذة في مجلس الأمن وأدواتها في المنطقة.

وتذكّر الحكومة السورية فيما يلي بموقفها بشكل عام وموجز من الوضع الإنساني في الجمهورية العربية السورية والتقرير الحالي:

- تضع الحكومة السورية، بحكم ولايتها الدستورية والتزامها بالقوانين والتشريعات الوطنية ومبادئ القانون الإنساني الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالشأن الإنساني، هدف تحسين الوضع المعيشي للسوريين وأمنهم وسلامتهم على رأس اهتماماتها وأولوياتها الوطنية، وتقدم تحقيقاً لذلك كل دعم ممكن، وهو دعم يفوق بأضعاف ما يقدمه أي طرف آخر، بما في ذلك الأمم المتحدة نفسها، لتأمين ظروف الحياة الكريمة وتوفير الخدمات الأساسية للسوريين برغم كل الصعوبات والتحديات التي تواجهها الدولة السورية ومؤسساتها نتيجة للإرهاب وممارسات الدول

الداعمة له، وجرائم التحالف الدولي، والتدابير القسرية أحادية الجانب اللاشرعية التي تفرضها دول وكيانات عدّة كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على سوريا.

- يُفترض أن يُكرس التقرير الحالي للحديث عن الوضع الإنساني في الجمهورية العربية السورية، وليس عن تطورات التسوية السياسية. وبالتالي تُحدد الحكومة السورية رفضها للخلط بين الولايات والزج بقضايا سياسية في صلب تقرير يُعنى بالشأن الإنساني ويفترض في مُعديه إبعاده عن أي تسييس.

- لقد بات من الضروري مساءلة معدي التقرير عن مخالفتهم لمضامين قرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب، وإطلاقهم تسمية ''المعارضة المسلحة في إدلب'' على ''جبهة النصرة'' أو ''هيئة تحرير الشام'' والجماعات الموالية لها والمتعاونة معها، والمدرجة ككيان إرهابي على قائمة مجلس الأمن.

- لم يعد مقبولاً التسييس الواضح الذي يتبناه مُعدو التقرير بتحميلهم الحكومة السورية مسؤولية القصور في إيصال المساعدات الإنسانية، متجاهلين في الوقت ذاته العقبات الحقيقية التي تعترض إيصال المساعدات الإنسانية في سورية، ولا سيما التراخي الكبير من قبل ممثلي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بدمشق في الاضطلاع بمسؤولياتهم ومهامهم في سوريا، ورفضهم التحرك إلى المناطق المحررة وتلك التي شهدت مصالحات، والانتقائية البالغة التي يمارسونها في عملهم ومساعداتهم التي يفترض أن تكون ''إنسانية وغير تمييزية''. علاوة عن نقص التمويل الذي لم يتجاوز حتى تاريخه نسبة ٣٠ في المائة وربط المانحين لتمويلهم بشروط سياسية تتعارض مع مبادئ العمل الإنساني، ورفضهم تقديم أي دعم لإعادة تأهيل المرافق الخدمية السورية، بما يساهم في عودة اللاجئين والمهجرين داخلياً إلى مناطقهم بكرامة وأمان، ناهيك عن سرقة الجماعات الإرهابية للمساعدات وعرقلة وصولها إلى مستحقيها من المدنيين، وعدم القدرة على تأمين مستلزمات العمليات الإنسانية بسبب التدابير الاقتصادية الأوروبية والأمريكية المفروضة على الشعب السوري.

- إن الحكومة السورية ليست معنية بأي توصيفات أو مصطلحات لم يتم الاتفاق حولها معها، خاصة بعدما ثبت خلال السنوات الماضية أن هذه المصطلحات تُستخدم فقط للتوظيف والاستغلال السياسي وليس لها أي دور إيجابي في دعم السوريين.

- تبقى العقبة الأكبر التي تعترض العمل الإنساني متمثلة في ممارسات الدول المعادية لسورية واستمرارها في دعم الإرهاب والسعي لإطالة أمد الأزمة وعرقلة الجهود الرامية إلى تسويتها وإعادة الأمن والاستقرار. وقد تجلى المثال الأخير على هذه الممارسات في قرار الولايات المتحدة الأمريكية تقديم دعم إضافي بقيمة ٦,٦ مليون دولار أمريكي لمنظمة ''الخوذ البيضاء'' الإرهابية، الذراع الأساسي لتنظيم ''جبهة النصرة'' الإرهابي، إمعانا منها في تسخير هذا التنظيم لممارسة الإرهاب ضد المدنيين السوريين، وخاصة الإرهاب الكيميائي، بهدف تشويه صورة الحكومة السورية وإطالة أمد الحرب عليها.

- تؤكد الحكومة السورية بأن صمت معدي التقرير عن استمرار الدعم المقدّم من قبل بعض الدول للجماعات الإرهابية في سورية، والتعتيم على العدوان الذي يشنّه ''التحالف الدولي''

وميليشياته وتركيا وفرنسا وإسرائيل ضد سوريا، ومحاولات بعض الدول التدخل في شؤون سورية الداخلية، والصمت عن الأثر الكارثي للتدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب ضد سورية من قبل جهات عدّة خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وأثر كل ذلك على الوضع الإنساني في سورية، هو دليل على عدم التزام مُعدي التقرير بالمبادئ الإنسانية التي تحكم العمليات الإنسانية للأمم المتحدة، والمتمثلة بالنزاهة والموضوعية وعدم الانحياز.

وعليه تؤكد الحكومة السورية على ضرورة أن يُبادر مجلس الأمن إلى وقف هذه التقارير الشهرية باعتبارها لا تساعد إلا في توفير منصة لبعض الدول المعادية لسورية للتحريض والإساءة لصورة الدولة السورية وإضاعة مصادر مالية وجهود موظفين يمكن استخدامها لتقديم مساعدات حقيقية وليس وهمية للسوريين، والاستعاضة عن هذه التقارير بتقارير ربع سنوية يراعي فيها معدوها أصول المهنية والمصداقية.

آمل إصدار هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار **الجعفري**
المندوب الدائم
السفير